



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة
الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 03 مارس 2001

فهرس

* افتتاح دورة الربيع لسنة 2001

* جلسة خاصة.

محضر الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم السبت 03 مارس 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد علي بن فليس رئيس الحكومة وأعضاؤها.

بحضور السيد بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة.

السادة أعضاء الحكومة،
حضرات الزميلات والزملاء،
السادة الصحفيين.
لقد عودنا أنفسنا في هذا الوقت من كل سنة على الالتقاء
لافتتاح دورة الربيع العادية، وها نحن اليوم في الموعد.

نقوم بهذا العمل الاحتفائي تنفيذا لأحكام الدستور
والقوانين الأساسية ذات الصلة.

بودي بهذه المناسبة الخاصة أن أرحب بالسادة رئيس
مجلس الأمة ورئيس الحكومة وكذا أعضاء الطاقم
الوزاري الحاضر بيننا وبضيوفنا الكرام.

أيتها السيدات؛ أيها السادة؛
تتعقد دورتنا في ظل أوضاع خاصة ستميز أشغال
مجلسنا، وأخرى عامة تطبع واقع الساحة السياسية
الوطنية.

أما الأوضاع الخاصة فإنها تجد تعبيرها في حجم الجهد
الواجب بذله ضمن الهيئة خلال الأشهر القادمة، وفي
ذلك العدد الهام من مشاريع النصوص المقرر إدراجها
ضمن جدول أعمال الدورة.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة،

طبقا لأحكام الدستور، والقانون العضوي الذي يحدد
تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن عن
الافتتاح الرسمي لدورة الربيع العادية لسنة 2001..
مراسيم الافتتاح،
- تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم،
- عزف النشيد الوطني (قسما).

نص كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،

2 - هذه الأهمية أكدتها النصوص القانونية وفي مقدمتها الدستور في مادتيه 100 و 159، والقوانين الأخرى ذات الصلة التي جاءت لتبين مجالاتها وكيفيات تجسيدها ميدانيا في إطار التقيد بالصلاحيات الممنوحة كل طرف، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

3 - إن دور النائب على المستوى المحلي ليزداد أهمية وتطورا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد.

4 - أود القول بعد التذكير بهذه المعطيات إن للنائب -علاوة على مهامه ذات الطابع الوطني في مجال التشريع والرقابة طبقا لأحكام الدستور، والقوانين المتعلقة بالموضوع- مهام أخرى لا تقل أهمية على المستوى المحلي.

5 - إذا كانت المهام التشريعية والرقابية وكيفيات ممارستها محددة صراحة في الدستور وفي القانون العضوي الناظم للعلاقات فإن قانون عضو البرلمان في مواد 5 إلى 11، جاء ليؤكد مهام النائب على المستوى المحلي ويضع الخطوط العريضة لها.

6 - إن ممارسة المهمة النيابية -حتى لو تعددت المفاهيم أو وجهات النظر حول طرق ووسائل ممارستها - تقتضي التمييز في هذا الإطار بين العمل الرقابي الذي يخضع لشروط وكيفيات محددة قانونا، وبين النشاط العادي للنائب، لاسيما في مستوى دائرته الانتخابية، والذي ينبغي ألا يعتبر في أي حال من الأحوال تدخلا في صلاحيات الجهات التنفيذية.

7 - إن التفرغ الكلي للمهام التشريعية والرقابية لا ينبغي أن يعتبر أيضا إطارا محددًا ووحيدًا للنائب، بل ينبغي أن يكمل بمهمة تمثيل المواطن والتعبير عن انشغالاته، والدفاع عنها، وتقديم اقتراحات، بشأنها، نابعة من صلته

إن المشاريع المقترحة كما لاحظتم جميعا أيتها السيدات، أيها السادة، هي إما مشاريع نصوص جديدة جاءت لتعالج مواضيع كاملة كقانون المناجم وقانون الصيد البحري، أو جاءت لتكييف قوانين كانت موجودة، لكن واقع التحولات التي عرفتها البلاد فرض تكييفها حتى تتماشى مع الواقع الجديد وطنيا ودوليا..

وفي جميع الحالات فإن المشاريع المبرمجة للدورة تدخل في باب سياسة الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في البلاد منذ مدة، أو تندرج ضمن التوجه الرامي إلى إصلاح حقل المنظومة القضائية.

ولن ينحصر جهدنا في دورتنا هذه على هذين المحورين، بل إن هناك نصوصا أخرى تتعلق بمجالات اختصاص مختلفة بعضها يمس قطاع الشؤون الدينية، في حين يتعلق بعضها الآخر بالعلاقات الدولية. حيث سيدرس مجلسنا ويصادق لأول مرة على اتفاقية دولية. وبالطبع يبقى جدول أعمال الدورة مفتوحا لتسجيل مشاريع قوانين ومبادرات قانونية أخرى.

بالإضافة إلى هذا فإن مجلسنا سيولي موضوع العمل الرقابي عناية خاصة سواء من حيث الكم العددي أو النوعي.

أيتها السيدات؛ أيها السادة؛

تابعت مثلكم بفضول خاص، وعناية كبيرة كل ما قيل وما كتب خلال الأشهر الماضية وما كتب عن دور النائب في دائرته الانتخابية.. هنا، وفي إطار الحوار الهادئ الذي يفرضه الظرف والإطار أريد أن أذكر ببعض المعطيات الآتية:

1 - إن النائب الذي انتخبه الشعب، يبقى ملزما قانونا، وطوال عهده النيابية، بالوفاء لهذا الشعب من خلال تحسس تطلعاته، والتعبير عن رغباته، والسهر على رفع انشغالاته إلى السلطات المعنية ومتابعتها، وهو ما يعبر عنه عادة بالعقد المعنوي المبرم بين الشعب وممثليه المنتخبين.

لقد بات واضحا اليوم أن ضخامة الوسائل المستعملة، وعنفة اللهجة المستخدمة، والأسلوب المنتهج، كلها عوامل تؤكد طبيعة الهجمة وشراستها، ويبين أبعادها الحقيقية والمتمثلة في استهداف الدولة كدولة في واحدة من أهم ركائزها..

وانطلاقا من فهمنا لطبيعة هذه الهجمة فإننا -للتذكير- نقول:

إننا بعد التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا، وبعد استعادة الثقة في النفس، وبعد نجاحها في تثبيت أركان الدولة من خلال استعادة الأمن تدريجيا والعودة القوية لبلادنا إلى مكانتها في الساحة الدولية.

نقول بعد كل هذا: ها هي القوة الحاقدة على بلادنا تعود -بشكل مفاجئ- من جديد للتشويش علينا والإساءة إلينا وإلى المكاسب التي حققها شعبنا بفضل تضحيات المخلصين من أبنائه البررة..

إننا انطلاقا من كل ما سبق نقول لهؤلاء: لا! ثم لا! لادعاءاتكم الزائفة!

ونقول لهم: لم يحدث أن تصرفت مؤسسات الجمهورية خارج إطار الدستور وقوانين الجمهورية، ونقول لهم أيضا: إن في هذه الدولة وهذا البلد مؤسسات تحرص قبلهم على احترام قوانين الجمهورية..

لا! ثم لا! إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير ومفخرة بلادنا ودرعها الواقى لم يتخل عن مبادئه السامية والنبيلة، ولم (ولن) يلبس العسكري الذي ارتداه لتحرير شعبه وبلده، مثلما تسعى جهات خارجية إلى اتهامه.

إن شعبنا وجيشنا وقوانا السياسية الأساسية ومؤسساتنا الدستورية عملوا كلهم في وقت الضيق بصدق وإخلاص ومازالوا يعملون معا.. عملوا لإنقاذ الدولة من الانهيار، ساهموا معا في إنقاذ الجمهورية من مخالف المجرمين الخونة الذين استباحوا الأنفس والأعراض والأموال وأرادوا إعادتنا إلى عهد العصور الحجرية.

بالمواطنين ومن معاشته لواقعهم وإدراكه لتطلعاتهم، حتى تشكل هذه المهام -في نهاية الأمر- الإطار القانوني والسياسي لدور النائب في المستويين الوطني والمحلي.

تلکم هي العناصر الأساسية التي نراها ضرورية لفهم دور النائب في المستوى المحلي، وهي العناصر التي تتماشى في الواقع مع المنطق، ويكرسها النص الدستوري والقوانين السارية المفعول في هذا المجال.

لهذه الاعتبارات مجتمعة وغيرها فإننا لانعير كبير أهمية للأقوال أو الكتابات غير الدقيقة التي تم التعبير عنها والتي تريد افتعال أزمة وهمية بين مؤسسات الدولة. وحتى لو افترضنا حسن النية فإنها تفتح في الواقع أبوابا هي في الأساس مفتوحة..

أيها السيدات؛ أيها السادة؛

لقد قلت في بداية كلمتي إن دورتنا ستعرف أوضاعا خاصة بمجلسنا، وأخرى عامة تتعلق بأوضاع البلاد، وقد أشرت إلى الأوضاع الخاصة، أما الأوضاع العامة التي تمس البلاد فإنني سأحصرها في الهجمة الشرسة التي استهدفت بلادنا ومؤسساتها الجمهورية.

وهنا أقول: إن هذه الهجمة جاءت لتؤكد حقيقة يعرفها الجميع، وهي أن جهات خارجية أصبحت لاترتاح لراحة الجزائر، لهذا فهي تقيم الدينا ولاتقعدها كلما تبين لها أن الجزائر شرعت في توديع أزمته، وما الهجمة الأخيرة التي استهدفت واحدة من مؤسسات الجمهورية إلا واحدا من الأمثلة التي تؤكد هذا الطرح..

إنني من هذا الموقع، وبكل ما تحمله هذه الجلسة من دلالات خاصة أندد بكامل القوة التي يستلزمها الموقف بهذه الهجمة الشرسة التي استهدفت بلادنا ومؤسساتها الجمهورية خلال الأيام القليلة الماضية.. إنها هجمة وليست مجرد حملة لأنها تشبه، بل تفوق تلك التي كانت تقودها في السابق أوساط معروفة على بلادنا.

أيته السيدات؛ أيها السادة؛

لست في حاجة لتأكيد دور قواتنا المسلحة في إنقاذ البلاد فأنتم تعرفون وكلكم شهود على حقيقة ما قدمه أفرادها من جهد وتضحية وبشجاعة نادرة وتفان منقطع النظير. لقد كافحوا إلى أن ألحقوا الهزيمة بأولئك الذين خاضوا حربا إجرامية ضد بلادنا لم تعرف الحروب السابقة مثيلا لها، حربا كادت تقضي على الأمة.

أيته السيدات؛ أيها السادة؛

في المجلس الشعبي الوطني لم يساورنا الشك لحظة واحدة - ونحن ندرك طبيعة الخصم - في أن تحقيق الوثام المدني لن يكون سهلا، وكنا ندرك أن التجاوب معه لن يكون سريعا أو تاما، لكننا مع ذلك صوتنا عليه في هذا المجلس.. لقد صوتنا عليه بكامل قناعتنا، وفي هذه القاعة أيضا يتذكر الجميع أنه لم يعترض أحد على غايته ومرماه.. لقد دعم هذا القانون سلطة القاضي الأول في البلاد، وعزز الاستفتاء الشعبي مكانته، فراح يعمل في جد واضح وإخلاص أكيد على تضييد الجروح وتحقيق السلم والاستقرار للبلاد.. واليوم إخواني، أخواتي بفضل تظافر جهود كافة مؤسسات الجمهورية تم تحقيق وثبة نوعية في طريق استعادة أمن الأشخاص والممتلكات.

لكن مع كل ما بذل من جهد، وما أبدي من تفهم ماتزال القوى الضالة تقوم بالأعمال الإرهابية الشنيعة هنا وهناك، وتذكرنا بأن عملية السلم المنشود لم تتحقق كلية بعد.

إن هذا الوضع غير المريح هو الذي يدعونا اليوم - أكثر من أي وقع مضى - إلى تقديم كامل دعمنا لمؤسسات الدولة وللجيش الوطني الشعبي ولكافة أسلاك الأمن في أداء مهامهم النبيلة، إلى غاية تسديد الضربة القاضية إلى أعداء الله والوطن، والدعوة في الوقت ذاته إلى مواصلة الاجتهاد للبحث عن الصيغ الناجعة الكفيلة بحقن دماء الجزائريين.

وإذا كانت الدولة مطالبة بإيجاد الحلول الرامية إلى الحد من جسامه الخسارة؛ فإن ذلك يجب ألا ينسبها دورها في

إشهار سيف العدالة عند الضرورة.

أيته السيدات؛ أيها السادة؛

بعد أيام معدودة سنلتقي في هذه القاعة، ولأيام عديدة سنناقش ونعدل ونصوت على نصوص في غاية الأهمية، نصوص بدأت لجاننا المختلفة في إعداد تقارير حولها.

إلى يوم لقائنا القادم، أتمنى التوفيق للجميع وأقول لكم كذلك : عيد مبارك سعيد وكل عام وأنتم بخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته (تصفيق)...

شكرا لكم جميعا. لقد التقى مكتب المجلس في هذه الصبيحة مع رؤساء الكتل البرلمانية، وتقرر عقد جلسة خاصة قد تدوم خمسة أو ستة دقائق، لذا نرفع الجلسة مؤقتا، ونرجو من السادة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ورئيس الحكومة وأعضاؤها وكل الحاضرين في هذه القاعة انتظارنا بعض الدقائق لنحتفي معا بهذه المناسبة. ونشرع الآن في الجلسة الخاصة.

(جلسة خاصة)

الرئيس: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نفتتح هذه الجلسة، ونفيدكم علما أن مجموعة من النواب ناب عنهم السيد نور الدين طرباق قد قدموا لنا مشروع لائحة درسها المكتب، وتشاور مع الكتل البرلمانية بشأنها، واستقر الرأي على اعتماد البيان الذي سيقراه عليكم السيد قاسم كبير، فليتفضل.

السيد قاسم كبير نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني:
بسم الله الرحمن الرحيم.

بيان

اجتمع مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 03 مارس 2001 في الساعة الثامنة والنصف صباحا، ودرس مشروع لائحة وقعته مجموعة من السادة والسيدات النواب (مندوب أصحاب اللائحة السيد نور الدين طرباق).

وأمام هذه الحقائق، فإنه لم يبق مجال للاستغراب من عودة هذه الأوساط التي راهنت دائما على جماعات الإجرام في محاولاتها العابثة لإنقاذ الإرهاب من الهزيمة المؤكدة. فمثلما تمكنت الأمة الجزائرية من الصمود في وجه الإرهاب ومكافحته بكل شجاعة، فإنها ستقضي عليه لامحالة، وستتمكن من دحره بفضل عزم وتصميم أبنائها المخلصين وتضحياتهم. وإذ نندد بشدة بالمناورات الدنيئة التي تستهدف المساس بسمعة أفراد الجيش الوطني الشعبي وقادته والذي بفضل مقاومته الباسلة لهمجية الإرهاب أحبط مؤامرة الأعداء التقليديين والتاريخيين وعملائهم الهادفة لضرب الدولة الجزائرية الوطنية التي تستمد وجودها وبقائها من مبادئ أول نوفمبر الخالدة. وإننا إذ نحیی جهود الجيش الوطني الشعبي وأسلاك أمن الجمهورية والوطنيين والمخلصين في كفاح الإرهاب، نعلن عن التحامنا التام معهم للدفاع عن الجمهورية واستعادة الاستقرار والأمن لتمكين الأمة الجزائرية من مواصلة رسالتها التاريخية على طريق البناء والازدهار والتقدم.

إن المجلس الشعبي الوطني ليدعو مؤسسات الجمهورية والمجتمع المدني والشعب الجزائري للتصدي بكل قوة للمؤامرة التي تستهدف مؤسسة الجيش الوطني الشعبي حامی حمى الأمة وضامن وحدتها الوطنية.

وعليه، فإننا نعرض هذه اللائحة على السادة نواب المجلس الشعبي الوطني للمصادقة.

عاشت الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار (تصفيق).

الرئيس: شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية
عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا**

فبناء على المشاورات الواسعة والبناءة مع رؤساء الكتل البرلمانية حول الموضوع، وبناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني والتقاليد البرلمانية في هذا الموضوع، تبني مكتب المجلس الشعبي الوطني مضمون اللائحة الآتي نصها:

نحن نواب المجلس الشعبي الوطني الموقعون أدناه، نتابع هذه الأيام الحملة المبرمجة التي يشنها أعداء الجمهورية في الداخل والخارج ضد مؤسسة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وحامي النظام الجمهوري وحامي حمى الأمة وسيادتها ووحدتها الوطنية والترابية ومؤسسات الدولة، والحارس الأمين لأمن الأشخاص وممتلكاتهم.

إن هذه الحملة الجديدة التي تحاك ضد الجزائر وخاصة الجيش الوطني الشعبي من الأوساط الخارجية الحاقدة التي لم تستوعب إلى اليوم استرجاع الجزائر استقلالها بفضل كفاح مرير وتضحيات جسام.

لقد تأمرت هذه الأوساط وحلمت بانهييار الجزائر المستقلة أمام العدوان الوحشي للإرهاب الذي لقي دعم وتمويل جهات أصبحت معروفة لدى الجميع.

إن هذه الدوائر التي تتذرع بالحرص على حقوق الإنسان، غضت الطرف دائما عن المذابح والمجازر التي عانى منها الشعب الجزائري، وتعمدت الصمت المجرم حيالها، وسعت لتوفير المنابر الإعلامية والمساحات التي مكنت الإرهاب من ارتكاب المزيد من أعمال التقتيل والتنكيل في حق أبناء شعبنا.